NEWS
THE CARTER CENTER
ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

للنشر الفوري

19 يونيو 2012

للاتصال: في القاهرة، موريس شماع +201012832236 أو

Maurice.chammah@egypt.cceom.org

في أطلانطا: ديبورا هاكس 5124-420-5124 أو dhakes@emory.edu

البيان التمهيدي لمركز كارتر بشأن الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في مصر

أصدرت بعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات في مصر، اليوم، النتائج التمهيدية فيما يتعلق بالجولة الثانية لانتخابات الرئاسة المصرية. وقد لاحظ مركز كارتر أن الشعب المصري قد أظهر، مرة أخرى، مدى التزامه العميق بالعملية الانتخابية. وبالرغم من ذلك، يعرب المركز عن قلقه العميق إزاء السياق الدستوري والسياسي الأوسع، والذي يشكك في جدوى ومعنى هذه الانتخابات.

ويقول الرئيس الأمريكي جيمي كارتر: "إنني أشعر بالقلق الشديد من التحول غير الديمقراطي الذي يبدو أن المرحلة الانتقالية في مصر قد اتخذته. فقد أسفر حل البرلمان المنتخب بطريقة ديمقراطية، وعودة قانون الطوارئ عن حالة من عدم اليقين في العملية الدستورية قبل الانتخابات"، وأضاف "إن الإعلان الدستوري الجديد الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذي أقحم نفسه، من خلاله في عملية كتابة الدستور يخالف التزامه السابق بنقل كامل السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة. فالدستور هو أساس دائم للأمة وينبغي أن يكون شاملا للجميع ويتمتع بالشرعية. والحكومة العسكرية غير المنتخبة ليس لها دور في وضع دستور جديد".

وفي النهاية، فإن التحول الديمقراطي الحقيقي لا يتطلب انتخابات فقط، بل انتقال كامل للسلطة إلى المؤسسات المدنية المنتخبة، ووضع دستور خلال جمعية تأسيسية شاملة وشرعية. ونظرا لحل البرلمان، وإعادة سلطات عسكرية معينة مثل الاعتقال والحبس، والإعلان الدستوري المكمل، وغيرها من المسائل، فإنه ليس من الواضح الآن ما إذا سيكون هناك تحول ديمقراطي حقيقي في مصر.

لقد تم اعتماد بعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات في مصر من قبل لجنة الانتخابات الرئاسية في 3 مايو 2012. وقد حصل متابعو المركز على شارات الاعتماد، والتي هي ضرورية لمتابعة الانتخابات، في 16 مايو، أي قبل بدء الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة بأقل من أسبوع. إن بعثة مركز كارتر، والتي يقودها عبد الكريم الإرياني، رئيس وزراء اليمن الأسبق، ومروان المعشر، وزير خارجية الأردن الأسبق، وجايسون كارتر، عضو مجلس الشيوخ لولاية جورجيا، تتضمن ما مجموعه 90 متابعا من 36 دولة. وقد قام متابعو المركز بزيارة ما يقرب من 1000 لجنة فرعية في 25 محافظة لمتابعة عمليات التصويت، والفرز والعد. وبالإضافة إلى ذلك، قام 26 متابعا على المدى الطويل ينتمون إلى 15 دولة بمتابعة الحملات الانتخابية لجولة الإعادة. وسيواصل متابعو المركز تقييم نتائج عد الأصوات، كما سيبقون في مصر لمتابعة وتقييم بيئة ما بعد الانتخابات. وتعتبر بعثة مركز كارتر في مصر بعثة محدودة النطاق نظرا للمرحلة المتأخرة التي حصل فيها المركز على الاعتماد اللازم لمتابعة الانتخابات، والقيود الخاصة بعدم تمكين بعثات المتابعة من إصدار أي بيانات قبل بدء عملية الاقتراع، والقيود الخاصة بعدم تواجد المتابعين داخل اللجان الفرعية لأكثر من 30 دقيقة، ومنع المتابعين من التواجد أثناء التجميع النهائي للنتائج.

THE
CARTER CENTER

19 يونيو 2012
القاهرة، جمهورية مصر العربية

بيان مركز كارتر التمهيدي بشأن الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في مصر

تعتبر الانتخابات الرئاسية التي تم إجراؤها في مايو–يونيو 2012 هي المرة الخامسة التي يذهب فيها المصريون للإدلاء بأصواتهم في الـ18 شهرا الماضية، وهي تثبت، مرة أخرى، مدى التزام المصرين الذي لا يتزعزع، بالديمقراطية. ولكن القرارات التي اتخذت في الأيام التي سبقت وتلت مباشرة الجولة الثانية لهذه الانتخابات إنما تثير قلقا حقيقيا فيما يتعلق بمسار المرحلة الانتقالية. وفي نهاية المطاف، فإن التحول الديمقراطي الحقيقي سوف يتطلب ما هو أكثر من الانتخابات. وسوف يتطلب أيضا تأسيس حكومة مدنية منتخبة بطريقة ديمقراطية، ذات سلطة كاملة على الجيش، وصياغة شاملة واعتماد دستور جديد يمثل مصالح جميع المصريين والمبادئ الأساسية للديمقراطية.

وقد اتسمت الأسابيع السابقة على الانتخابات بحالة من عدم الوضوح السياسي والدستوري. فالتوقعات الخاصة بقرارات المحكمة الدستورية العليا بشأن قانون العزل السياسي ودستورية البرلمان المنتخب بطريقة ديمقراطية جعلت الناخبين المصرين على غير يقين مما إذا كان المرشحان أحمد شفيق ومحمد مرسي سيتنافسان في جولة الإعادة على الإطلاق. وبعد ذلك، ألقى إعلان المحكمة الدستورية، الذي تم إصداره قبل بدء انتخابات الإعادة بيومين، بحل مجلس الشعب مزيدا من الشكوك حول دور وقيمة هذه الانتخابات الرئاسية في العملية الانتقالية الجارية. وفي الواقع، وبما أن مجلس الشعب كان هيئة برلمانية منتخبة من قبل الشعب وذات سلطات تشريعية وولاية دستورية، والتي تم التأكيد عليها من خلال استفتاء مارس 2011، لاختيار جمعية تأسيسية مسؤولة عن صياغة دستور جديد، فإن قرار المحكمة الدستورية قد ألقى الشك حول مسار الكامل للمرحلة الانتقالية في مصر.

وفي يوم الانتخاب، ذهب المصريون إلى لجان الاقتراع وليس لديهم غير دستور مؤقت غامض وبدون توافق سياسي فيما يخص الخطوات التالية لصياغة دستور جديد، مما أجبر الناخبين على اختيار مرشح رئاسي بدون أن يكون هناك وضوح فيما يتعلق بالدور الحقيقي للرئيس الجديد ومسؤولياته. وفي حين أن هذه كانت الحالة في الجولة الأولى للانتخابات، فقد أدى حل البرلمان إلى تعزيز الشعور بعدم اليقين حول طبيعة ومسار عملية صياغة الدستور وبالتالي ومرحلة التحول الديمقراطي.

ويشعر مركز كارتر ببالغ القلق ليس فقط بسبب عدم وجود خريطة طريق واضحة للمرحلة الانتقالية، ولكن أيضا حول استمرار دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة غير المنتخب في حكومة البلاد. وقد ازدادت هذه المخاوف بسبب قرار وزير العدل الأخير والمثير للقلق والذي يمنح الجيش سلطات واسعة لاعتقال ومحاكمة المدنين بسبب مختلف الأنشطة الإجرامية المزعومة. ولكن الأكثر مدعاة للقلق من كل ذلك هو إصدار الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري من طرف واحد، بينما كان يجرى فرز وعد أصوات المصريين في الانتخابات الرئاسية. ويبدو أن هذا الإعلان الجديد إنما يكرس الدور المهيمن المستمر للمجلس العسكري داخل الحكومة المصرية، مع استيلاء المجلس العسكري لنفسه على سلطات إضافية واسعة إلى حين تتم الموافقة على الدستور الجديد، بما في ذلك ليس فقط السلطة التنفيذية بل التشريعية أيضا، بالإضافة إلى دور غير مناسب في عملية صياغة الدستور نفسها. إن الإعلان الدستوري المكمل، إلى جانب حل مجلس الشعب المنتخب بطريقة ديمقراطية إنما يدعو إلى التساؤل حول التزام المجلس الأعلى للقوات المسلحة المتكرر بتسليم السلطة للمدنيين بحلول الأول من يوليو 2012.

ومن الضروري ألا يتدخل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، باعتباره هيئة عسكرية غير منتخبة، في عملية صياغة الدستور. ويجب أن تمنح الفرصة لجمعية تأسيسية ذات شرعية شعبية للمناقشة والحوار بشكل تام وكامل فيما يتعلق بمضمون الدستور ومستقبل مصر السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المجلس الأعلى للقوات المسلحة نقل السلطة التشريعية لبرلمان منتخب بطريقة ديمقراطية في أقرب وقت ممكن. وأخيرا، فإن نجاح التحول الديمقراطي يتطلب احترام وحماية الحقوق المدنية والسياسية الأساسية لجميع المصريين، من قبل حكومة مدنية منتخبة بطريقة ديمقراطية.

ولا يستطيع مركز كارتر تقديم تقييم شامل لنزاهة الانتخابات بسبب الطبيعة المحدودة لبعثته. وبالرغم من أن متابعي مركز كارتر قد وجدوا أن أغلبية عناصر عملية التصويت والعد التي أجريت يومي 16 و17 يونيو كانت خالية من أي عيوب تنظيمية أو رئيسية قد تمنح لأي مرشح ميزة غير عادلة، إلا أن المناخ السياسي غير المؤكد الذي أجريت فيه هذه الانتخابات، يجعل معنى هذه الانتخابات في إطار مستقبل مصر الديمقراطي غير واضح. وبأخذ هذا في عين الاعتبار، يقدم مركز كارتر بكامل الاحترام للشعب المصري الملاحظات التمهيدية التالية والخاصة بالجولة الثانية للانتخابات الرئاسية. إن العملية الانتخابية مازالت ولم يتم إعلان النتائج النهائية بعد.

نتائج متابعي الانتخابات

بالرغم من أن لجنة الانتخابات الرئاسية بدأت التحضيرات لعملية الانتخابات في 8 مارس 2012، فإن بعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات لم تحصل على الاعتماد اللازم، كمنظمة تعمل في مصر، من طرف لجنة الانتخابات الرئاسية إلا في 3 مايو. وإلى جانب هذا، لم يتم الحصول على شارات الاعتماد المطلوبة للمتابعين من أجل متابعة العملية الانتخابية، إلا في 16 مايو، أي قبل بدء الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية بأقل من سبعة أيام. وبالإضافة إلى الحصول على الاعتماد في وقت متأخر، خضع المتابعون (والإعلاميون) لحد زمني يبلغ 30 دقيقة داخل لجان الاقتراع، كما كان هناك غموض فيما يخص قدرة منظمات المتابعة على إصدار بيانات عامة بشأن العملية الانتخابية قبل النتائج. وأخيرا، رفضت لجنة الانتخابات الرئاسية منح المتابعين المحليين والدوليين، والإعلاميين، ومندوبي المرشحين حق الوصول إلى عملية التجميع خلال جولتي الانتخابات. وبسبب هذه القيود، فإن بعثة مركز كارتر في مصر هي بعثة محدودة النطاق وغير قادرة على استخلاص النتائج فيما يخص العملية الانتخابية الكاملة. وبينما قرر مركز كارتر بأن أهمية الانتخابات الرئاسية تتطلب استمرار بعثة المتابعة بالمركز، فإن قيود لجنة الانتخابات الرئاسية إنما تخالف المبادئ الأساسية المطلوبة لمصداقية وفعالية متابعة الانتخابات، ولن يقوم مركز كارتر بمتابعة أي انتخابات في المستقبل في مثل هذه الظروف.

إن بعثة مركز كارتر، والتي يقودها عبد الكريم الإرياني، رئيس وزراء اليمن الأسبق، ومروان المعشر، وزير خارجية الأردن الأسبق، وجايسون كارتر، عضو مجلس الشيوخ لولاية جورجيا، تتضمن ما مجموعه 90 متابعا من 36 دولة. وقد قام متابعو المركز بزيارة ما يقرب من 1000

لجنة فرعية في 25 محافظة لمتابعة عمليات التصويت، والفرز والعد. وبالإضافة إلى ذلك، قام 26 متابعا على المدى الطويل بمتابعة الحملات الانتخابية لجولة الإعادة.

وتتلخص النتائج الرئيسية لبعثة مركز كارتر بشأن أجزاء العملية الانتخابية التي كان بإمكان البعثة متابعتها فيما يلي:

ينبغي أن تكون قوائم الناخبين خاضعة للمراجعة العامة وإتاحتها للحملات الانتخابية كوسيلة لتعزيز نزاهة وشفافية العملية الانتخابية. لقد أثار قرار لجنة الانتخابات الرئاسية بحجب قوائم الناخبين عن المرشحين وحملاتهم التكهنات والشكوك حول دقة هذه القوائم. وفي حين لم يكن بمقدور مركز كارتر متابعة عملية تسجيل الناخبين بسبب تأخر حصول المركز على الاعتماد اللازم لمتابعة الانتخابات، فقد أبلغت اللجنة مركز كارتر بأن القوائم قد تم حجبها عن المرشحين لأن قانون الانتخابات الرئاسية لا يتضمن نصا خاصا بمنح المرشحين الحق في الحصول على هذه القوائم، إلى جانب عدم الكشف عن خصوصية المواطنين. ومن الجدير بالذكر أنه، خلال الانتخابات البرلمانية، كان من حق الأحزاب والمرشحين، طبقا للقانون، شراء نسخة من سجلات الناخبين الخاصة بدوائرهم الانتخابية. وتثبت الممارسة الدولية الجيدة أن قوائم الناخبين يمكن، ويجب أن تعطى للمرشحين كما يجب أن تكون خاضعة للمراجعة العامة كوسيلة من وسائل ضمان شفافية العملية الانتخابية وما يأتي معها من مخاوف تتعلق بدقة هذه القوائم.

المادة 28 من الإعلان الدستوري تمنح لجنة الانتخابات الرئاسية سلطات غير مسبوقة. إن طبيعة تعيين قضاة لجنة الانتخابات الرئاسية بحكم مناصبهم إنما تطمس الخطوط الفاصلة بين ولايتهم وولايات المحاكم الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السلطات التي تتمتع بها اللجنة هي سلطات غير مسبوقة. وهذا بسبب المادة 28 من الإعلان الدستوري والتي تنص على أن قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية هي قرارات نهائية، بدون أي إمكانية للطعن عليها من قبل أي طرف. ومن أجل الحفاظ على ثقة الجمهور في العملية الانتخابية، يجب على لجنة الانتخابات الرئاسية أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لإثبات أن قراراتها يمكن الوصول إليها بشفافية وعدالة، وخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار دورها كمشرف على العملية الانتخابية. ينبغي على القوانين الانتخابية، في المستقبل، أن تضمن وجود فرصة للطعن أمام محكمة محايدة غير ذات علاقة بالقرارات التي اتخذتها أي هيئة مسؤولة عن إدارة الانتخابات.

ميل لجنة الانتخابات الرئاسية في تفسير النصوص القانونية في الجانب المتعلق بعدم الشفافية. بالرغم من أن لجنة الانتخابات الرئاسية تتمتع بسلطات واسعة فيما يتعلق بتفسير قانون الانتخابات الرئاسية، إلا أن مركز كارتر يشعر بالقلق من ميل اللجنة لتفسير القانون من منظور ضيق، وأحيانا بما يخالف مبادئ الشفافية. وخاصة عندما لا يوجد نص في القانون عن حق المتابعين في الوصول إلى المراحل النهائية لعملية التجميع، وقدرة المرشحين على الوصول إلى قوائم الناخبين، قررت لجنة الانتخابات الرئاسية عدم منحهم هذه الحقوق، مما أدى إلى تقليل فرص بناء الثقة في العملية الانتخابية.

الإطار القانوني والإجرائي للانتخابات مازال غير كاف. ففي حين أصدرت لجنة الانتخابات الرئاسية 19 قرارا لتنظيم أجزاء مختلفة من العملية الانتخابية، لاتزال هناك عناصر أساسية من العملية الانتخابية غير واضحة أو محددة بشكل غير واضح. وتتضمن أهم الأمثلة: عدم وجود نظام لإجراءات تقديم الشكاوى والطعون الانتخابية، وعدم وجود لغة قانونية واضحة فيما يتعلق بمساعدة الناخبين الأميين، وعدم وجود أحكام تنظيمية مفصلة لتأسيس إجراءات التصويت والفرز. وقد أدى هذا الغموض إلى معالجة مثل هذه المسائل بطرق مختلفة وغير مطردة من قبل القضاة أو المسؤولين الآخرين.

إعطاء نتائج اللجان الفرعية والعامة لمندوبي المرشحين يمثل تحسنا هاما من أجل تعزيز الشفافية. وقد ساعد هذا على بناء الثقة في النتائج النهائية من خلال ضمان أن المندوبين كان لديهم معلومات قابلة للتحقق منها فيما يتعلق بنتائج الانتخابات في دوائرهم. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ متابعو مركز كارتر تحسنا في الوصول إلى اللجان العامة، بالرغم من أن المتابعين المحليين مازالوا يواجهون عقبات في المتابعة الحقيقية هناك. ومع ذلك، ونظرا لعدم الوصول إلى التجميع النهائي للنتائج، فإنه من الضروري أن تنشر لجنة الانتخابات الرئاسية نتائج اللجان الفرعية، في أقرب وقت ممكن، على موقعها الإلكتروني. وقد التزمت لجنة الانتخابات الرئاسية، في مقابلات مع مركز كارتر، بالقيام بهذا في غضون أسبوع بعد الانتخابات.

الرسائل التي أطلقتها الحملات الانتخابية في الجولة الثانية من الاقتراع كانت سلبية بوجه عام كما كان هناك حالات عنف متعلقة بالحملات. لقد كان بمقدور متابعي مركز كارتر متابعة الحملات الانتخابية في الفترة الزمنية الفاصلة بين الجولة الأولى والثانية من الاقتراع. وقد لاحظوا، بوجه عام، أن كلا المرشحين قد ركز على الانتقاص من خصمه بدلا من التركيز على

برنامجه. وبالإضافة إلى ذلك، وبينما أعطت الشرطة، والسلطات المختصة الأخرى، الفرصة لكلا المرشحين للقيام بحملاتهم بحرية، فقد ذكر المتابعون أن مندوبي حملة شفيق، في عدة محافظات، أعربوا عن بعض القلق فيما يخص سلامتهم الشخصية بسبب المشاعر القوية المعادية لشفيق، وحوادث العنف بما في ذلك إحراق مقر حملة شفيق في القاهرة، وأماكن أخرى.

كانت مزاعم التأثير غير المشروع على الناخبين مستشرية. في حين لم يتم ملاحظة ذلك، بشكل مباشر، من قبل متابعي مركز كارتر، فإن كل حملة ذكرت أن الحملة الأخرى حاولت التأثير على الناخبين من خلال توفير الغذاء، والمال، وهدايا أخرى. وفي حالة مرسي، وقعت هذه المزاعم من خلال الجمعيات الخيرية وشبكة الخدمات الاجتماعية التابعة لجماعة الإخوان المسلمين. أما في حالة شفيق، فقد زعم أن حملته قامت بتقديم الأموال لرؤساء العائلات، والمجتمع المحلي في محافظات عديدة. ونتيجة للتاريخ الطويل في تقديم الدعم الاجتماعي من خلال الشبكات الدينية العائلية، فمن الصعب للغاية التمييز بين هذه الممارسات والتأثير غير المشروع. ومع ذلك، فقد أشاعت هذه الاتهامات جوا من التوتر قبل عملية الاقتراع استمر خلال يومي الانتخاب.

إطار تمويل الحملات الانتخابية غير واقعي ويفتقر إلى التنظيم. يضع قانون الانتخابات الرئاسية حدا للإنفاق على الحملات الانتخابية في الجولة الأولى يقدر بـ10 مليون جنيه مصري (أي ما يساوي تقريبا 1.7 مليون دولار أمريكي)، و2 مليون جنيه مصري للجولة الثانية (أي ما يساوي تقريبا 340 ألف دولار أمريكي). وفي حين أن وضع حدا للإنفاق يمكن أن يكون وسيلة هامة لتعزيز تكافؤ الفرص بين المرشحين، فإن حدود الإنفاق المنخفضة بشكل غير واقعي قد تؤدي إلى عواقب غير مقصودة لإجبار المتنافسين السياسيين على الالتفاف على اللوائح التنظيمية. إن وضع المزيد من التركيز على الكشف المنظم والمفصل بطريقة كافية عن التبرعات التي تتلقاها الحملات الانتخابية وأوجه إنفاقها، إلى جانب الالتزام بتطبيق أحكام تمويل الحملات الموجودة، قد يؤدي إلى الوصول إلى الهدف النهائي وهو تعزيز المساواة بين المرشحين.

استمرار تدهور تمثيل المرأة في الحياة السياسية المصرية. إن النمط المستمر من المشاركة المنخفضة للمرأة المصرية في الحياة السياسية لا يزال يمثل مصدرا للقلق لدى مركز كارتر. وعلى الرغم من أن النساء، فيما يبدو، قد أقبلن على التصويت بأعداد كبيرة إلى حد معقول، فقد لاحظ متابعو مركز كارتر المستوى المنخفض لمشاركة النساء في أحداث الحملات الانتخابية. بالإضافة إلى عدم وجود مرشح رئاسي من النساء، وندرة وجود النساء في مناصب الإدارة

الانتخابية. وفي هذا الصدد، ويكرر مركز كارتر ندائه من أجل زيادة تمثيل النساء في المجال السياسي المصري، وألا تقل نسبة مشاركة المرأة في الجمعية التأسيسية للدستور والهيئات المنتخبة الأخرى، في المستقبل، عن 30%.

في حالات متفرقة، كان المتابعون الدوليون موضوعا لتدقيق متزايد وتخويف من قبل الأفراد العسكريين. كان هناك نمط صغير، ولكنه ملحوظ، من تخويف متابعي مركز كارتر خلال الجولة الثانية من الاقتراع. ويشمل هذا التخويف التدخل في عملية المتابعة، وتصوير المتابعين داخل لجان الاقتراع من قبل الجيش في عدة محافظات، وفي حالة واحدة على الأقل، شعر أحد المتابعين أنه كان مجبرا المتابعين على تقديم تعليقات إيجابية على العملية الانتخابية من قبل أحد أفراد الجيش. وإذا وضعت هذه الأمور في سياق الشك المتزايد تجاه الأجانب، والتقارير الإعلامية الخاطئة عن حبس متابعي المركز في مدينة بورسعيد، فإن حالات التخويف هذه إنما تشكك في مدى احترام السلطات المصرية لعمل المتابعين الدوليين.

الافتقار إلى التوعية الانتخابية. في أكثر من 15% من اللجان الفرعية، أظهر الناخبون فهما قليلا لإجراءات الاقتراع وعملية الإدلاء بأصواتهم. ونظرا لأن الناخبين لديهم بالفعل بعض الخبرة في عملية التصويت خلال الجولة الأولى، فإن استمرار ارتباك الناخبين إنما يبين أوجه القصور في التوعية الانتخابية التي حدثت، كما يبين الحاجة في الانتخابات المقبلة لجهود منسقة من قبل لجنة الانتخابات، والحكومة، والمجتمع المدني من أجل توعية الناخبين.

إجراءات الاقتراع كان يتم اتباعها بشكل غير مطرد. أفاد متابعو مركز كارتر، على وجه الخصوص، أن غمس الأصابع في الحبر الفسفوري لم يتم بطريقة صحيحة، ولم يتم التحقق من وجود الحبر الفسفوري على الأصابع، كما لم يتم، دائما تطبيق الإجراءات الصحيحة لتحديد هوية الناخبين (بما في ذلك تحديد هوية المنتقبات). إن غمس الأصابع في الحبر الفسفوري، وتحديد هوية الناخبين إنما تم وضعهما للمساعدة في الحماية من التصويت الجماعي، والفشل في تنفيذ هذه الإجراءات بشكل صحيح يقوض ضمانة مهمة من ضمانات الاقتراع. ولم يتبع القضاة إجراءات مطردة في تحديد صحة الأصوات خلال عملية الفرز والعد في اللجان الفرعية.
وبالإضافة إلى هذا، فإن قضاة اللجان العامة لم يراجعوا قرارات اللجان الفرعية فيما يخص صحة الأصوات، بالرغم من هذه اللجان مخولة بفعل ذلك وفقا للقانون الانتخابي.

واجه المتابعون المحليون قيودا مستمرة كما كانوا غائبين بطريقة ملحوظة عن اللجان الفرعية. لقد واجه المتابعون المحليون نفس القيود التي واجهها مركز كارتر والمنظمات الدولية الأخرى، ولكنهم حصلوا على شارات الاعتماد في وقت لاحق على المتابعين الدوليين، وفي بعض الحالات تم ذلك قبل بدء الجولة الأولى للانتخابات بأيام قليلة. وكمواطنين مصريين، يتمتع المتابعون المحليون بحق المشاركة في الشؤون العامة، ولذلك فإنه من المهم للغاية أن يكون لديهم الحق في الوصول إلى كل مراحل العملية الانتخابية.

"نشر السلام. مكافحة الأمراض. بناء الأمل".

قام الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، وزوجته روزالين بتأسيس مركز كارتر عام 1982، بمشاركة جامعة إيموري من أجل نشر السلام وتحسين الصحة على مستوى العالم. وباعتباره منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، أسهم مركز كارتر في تحسين حياة الشعوب في أكثر من 70 بلدا من خلال حل النزاعات؛ وتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والفرص الاقتصادية؛ ومكافحة الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين في الدول النامية كيفية زيادة إنتاج المحاصيل. وللمزيد من التفاصيل عن مركز كارتر يرجى الذهاب إلى:
www.cartercenter.org